الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.5

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
6 March 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم، الأربعاء، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شارما ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٩ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-61655 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (A/57/34، A/57/58 و Add.1، A/57/61، A/57/321، A/57/327 و A/57/434)

١ - **السيد كوياما** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): عرض برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لسنة ٢٠٠٢ (A/57/61)، والقائمة الأولية للتقارير المحتملة لبرنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٣ وما بعده (A/57/321)، والتقرير السنوي لوحدة التفتيش المشتركة (A/57/34)، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''تعزيز دور المراقبة الإدارية: الهيكل وأساليب العمل والممارسات المتعلقة بتناول تقارير المراقبة'' (A/57/58).

٢ - وقال إن الوحدة تتوقع بنهاية سنة ٢٠٠٢ تقريبا من انتهاء إعداد ١٨٩ تقريرا، بما فيها ٩ تقارير تم إعدادها فعلا، بالإضافة إلى ثلاث مذكرات. وبيّن أن ثلثي هذه النواتج، البالغ عددها ٢١، تغطي كامل المنظومة. وذكر أنه لأسباب تعود إلى ضخامة عبء العمل، فإن برنامج عمل الوحدة لسنة ٢٠٠٢ (A/57/61)، قد تضمن خمسة تقارير جديدة فقط ومذكرة جديدة واحدة.

٣ - وقال إن القائمة الأولية للتقارير المحتملة لبرنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٣ وما بعده (A/57/321) قد تم إعدادها وفقا لما تنص عليه الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٤٥، الذي دُعيت فيه الوحدة إلى تحسين عملية عرض قائمة التقارير المحتمل تقديمها في العام التالي وما بعده وذلك عن طريق تقديم معلومات عن المصدر والأهداف وما سيجري معالجته من مشاكل، وتقديم هذه المعلومات قبل الفصل الأخير من كل عام. وبيّن أن القائمة تخضع للتغيير، وأن المدة المقررة لإعداد كل من التقارير المحتملة قد تستغرق من ٦ إلى ١٢ شهرا، بحسب ما تقتضيه اعتبارات نطاق التغطية ودرجة تعقيد المعلومات. وأضاف أنه في حالة إدراج التقارير في برنامج عمل اللجنة لسنة ٢٠٠٣، فسوف يتم، من حيث المبدأ، الشروع في إعدادها خلال سنة ٢٠٠٣، وتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتيها الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين.

٤ - واستطرد قائلا إن التقرير السنوي لوحدة التفتيش المشتركة (A/57/34) قد تم إعداده وفقا لما تنص عليه الفقرات ٧ و ١٢ و ١٤ من القرار ٥٦/٢٤٥. وذكر أن الوحدة قد طُلب إليها في الفقرة ٧ من القرار أن تدرج في تقاريرها، حيثما أمكن، تعليقات المنظمات المشاركة على نتائجها وتوصياتها، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وأوضح أن ذلك الطلب أتاح للوحدة فرصة طيبة لاستعراض الممارسات الحالية فيما يخص تعليقات المنظمات المشاركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق التابع لمنظومة الأمم المتحدة. وبيّن أن تأخر استلام تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق كان عاملا رئيسيا حال دون نظر الهيئات التشريعية في الوقت المناسب في تقارير الوحدة، بيد أن الوحدة إذا ما دخلت أثناء عملية إعداد التقارير، في تبادل بنّاء للآراء مع المنظمات المشاركة، فإن تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، يمكن اعتبارها غير ضرورية تماما، استنادا إلى الفقرة (هـ) من المادة ١١-٤ من النظام الأساسي للوحدة. وقال إن الوحدة قامت فعلا بإعداد عدة تقارير متبعة النهج الذي سبق تبيانه. وأعرب عن سروره بأن يلاحظ أنه، في حالة التقرير المقدم عن تكاليف الدعم المتصلة بالأنشطة الممولة من موارد خارج الميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2002/3)، كانت التجربة إيجابية. وأضاف أن الوحدة تمكنت من أن تدرج في الصيغة النهائية من التقرير معظم التعليقات التي قدمتها المنظمات المشاركة؛ كما

تم تسجيل التحفظات ووجهات النظر المخالفة في مرفق للتقرير، لاطلاع الدول الأعضاء. وذكر أن التقرير حظي بصفة عامة بقبول حسن لدى أمانات المنظمات المشاركة. وبيّن أنه، في ضوء ذلك، قد ترغب الجمعية العامة على أساس تجريبي، في قبول الإجراء الجديد المقترح، دون الإخلال بأحكام المادة ١١-٤ من النظام الأساسي للوحدة.

٥ - وأشار إلى أن الوحدة قد طُلب إليها في الفقرة ١٤ من القرار ٥٦/٢٤٥ أن تقدم، في إطار تقريرها السنوي، تعليقات وتوصيات إضافية عن تجربتها بشأن نظام متابعة تقارير الوحدة. وأوضح أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الوحدة جهودها لتحسين عملية التفاعل مع منظماتها المشاركة. وبيّن أن الوحدة أجرت مناقشات ناجحة مع أمانات الاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إلى جانب تأييد الهيئات التشريعية لهذه المنظمات، في وقت لاحق، المناقشات التي تناولت الطرائق اللازمة لتنفيذ نظام المتابعة الذي تنتهجه الوحدة. وقال إن الوحدة قد تمكنت من التوصل إلى تفاهم أساسي مع أمانات ثلاث منظمات أخرى خلال الفترة نفسها، وهي حاليا بصدد الانتهاء من ممارسة مشابهة مع خمس منظمات أخرى. وأوضح أن الهدف من وراء هذه الاتفاقات هو زيادة تأثير تقارير الوحدة من خلال تعزيز قدرة الهيئات التشريعية على اتخاذ إجراءات محددة بشأن التوصيات الواردة في هذه التقارير، ودعم قدرة الأمانات على تنفيذها. وأشار إلى أنه على الرغم من تحقيق بعض التقدم داخل المنظمات المشاركة التي اتفق معها على اتخاذ إجراءات متابعة، فإن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود ليتسنى ضمان التنفيذ الكامل لهذه الإجراءات.

٦ - وقال إن الجمعية العامة رحّبت في الفقرة ١٢ من القرار ٥٦/٢٤٥ بالخطوات المبدئية التي اتخذتها الوحدة لتكثيف العلاقات مع هيئات الرقابة الأخرى، وطلبت إلى الوحدة تقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وأشار إلى أن الجمعية العامة قررت أيضا في الفقرة ١٥ من نفس القرار استعراض الحالة الراهنة للتنسيق فيما بين هيئات الرقابة التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد أعرب عن سروره، لأن الوحدة نظمت اجتماعا مشتركا مع فريق المراجعين الخارجيين التابع للأمم المتحدة، مغتنمة فرصة الاجتماع الذي عقدوه في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وذكر أن الوحدة قدمت، في ذلك الاجتماع، مقترحا لإقامة تعاون وتنسيق منهجيين فيما بين هيئات الرقابة. وأشار إلى أن الوحدة، قدمت، فضلا عن ذلك، ورقتين إلى الاجتماع الثلاثي الخامس لتنسيق الرقابة (مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات)، الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وأوضح أن إجراء مشاورات مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية هو أيضا من الممارسات التي تتبعها الوحدة منذ أمد طويل، وقد تبادلت هاتان الهيئتان الرقابيتان المعلومات عن برامج عمل كل منهما.

٧ - وعن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''تعزيز دور المراقبة الإدارية: الهيكل وأساليب العمل والممارسات المتعلقة بتناول تقارير المراقبة'' (A/57/58)، قال إن هناك اهتماما متزايدا من جانب الدول الأعضاء بتحسين أساليب الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأوضح أن التأكيد على إدارة الهيئات التشريعية لهذه المؤسسات يتم بشكل رئيسي من خلال وضع السياسات، والأهداف البرامجية والاستراتيجيات. وبيّن أن المسؤولية الرقابية للهيئات التشريعية من المهام التي لا يمكن فصلها عن مهمة الإدارة، وتشكل جانبا رئيسيا لضمان الاستخدام الكفوء والفعال

للموارد البشرية والمالية، وغيرها من الموارد المتاحة، في ما تقوم به الأمانات من أنشطة إدارية، لتحقيق التوجيهات المتعلقة بالسياسات والمهام المنوطة بالمنظمات. وقال إن هدف تقرير الوحدة هو المساهمة في تعزيز فعالية وجودة الدور الرقابي الذي تمارسه الهيئات التشريعية. وقال إن الوحدة ركزت، تحقيقا لتلك الغاية، على الهياكل الإدارية للهيئات التشريعية وطرائق عملها وممارساتها فيما يتعلق بالرقابة، وعلى ما تتبعه من إجراءات لتناول التقارير التي تعدها هيئات الرقابة. وبين أن هذا التقرير، على وجه الخصوص، يأتي في الوقت المناسب، وذلك لأن: عددا من المسائل التي يثيرها تقرير الأمين العام عن تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات (A/57/387) تتصل اتصالا مباشرا بتلك التي يغطيها تقرير وحدة التفتيش المشتركة. ومن أمثلة ذلك، أن الأمين العام يلاحظ، في الفقرة ١٦٤ من تقريره، بأن النظم الحالية للإبلاغ وتقييم أداء البرامج ليس لها أي أثر عملي على الخطط والقرارات المستقبلية بشأن تخصيص الموارد؛ وإن هذا الوضع هو الذي شكل الأساس المنطقي الذي انطلقت منه التوصيات المقدمة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

٨ - وقال إن أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق أعربوا عن تقديرهم للتحليل الذي قدمه تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن أوجه القوة وأوجه الضعف في أنشطة الرقابة التي تقوم بها الهيئات التشريعية. وأضاف أنه على الرغم من أن قبول توصيات الوحدة من حيث المبدأ، فإن ردود الفعل تجاه بعضها كانت متباينة. ومن وجهة نظره، أن بعض التعليقات الواردة من أمانات المنظمات المشاركة كانت ببساطة شكلا من أشكال الدفاع عن الإبقاء على الحالة الراهنة. ولاحظ، في هذا الصدد، أن معظم التوصيات تم إقرارها من جانب الهيئات التشريعية التي نظرت فيها.

٩ - وقال إنه باستثناء التوصية رقم ٤، فإن توصيات الوحدة موجهة إلى الهيئات التشريعية وليس إلى الرؤساء التنفيذيين. وأوضح أن التوصية رقم ١ تعرض طريقة عمل لتعزيز فعالية وظائف الرقابة التي تمارسها الهيئات التشريعية. وذكر أن ممارسات اللجنة الخامسة تلبي بالفعل المعايير المبينة في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) من التوصية، ولكن الوضع فيما يخص اللجان الرئيسية الأخرى أبعد من أن يكون مرضيا، وأشار إلى أن الفقرة (هـ) تتعلق بامتثال الأمانات للتوصيات التي تمت الموافقة عليها بشأن الرقابة. وقال إن الوضع السائد ليس مرضيا بصفة عامة، على الرغم من أن ممارسات مؤسسات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي قدمت تقريرا عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، كانت جيدة نسبيا.

١٠- وقال إنه في التوصية رقم ٢، اقترح أن الهيئات التشريعية قد ترغب في اتخاذ تدابير تهدف إلى ترشيد الهياكل الإدارية أو تعزيزها. ولاحظ أن الدول الأعضاء، في بعض الوكالات المتخصصة، تفتقر إلى مشورة الخبراء فيما يتعلق بالمسائل الإدارية، ومسائل الميزانية. وأضاف أنه قد اقترح، لأجل ذلك، في الفقرة (د)، أنه يمكن لهيئات الخبرة الاستشارية المختصة أن تقدم المساعدة إلى الهيئات التشريعية.

١١ - وذكر أنه في التوصية رقم ٣، طُلب إلى الهيئات التشريعية، لصالح الكفاءة والفعالية والاقتصاد في نفقات الرقابة الإدارية، أن تعيد النظر في بعض الممارسات المشكوك في جدواها، بما في ذلك دفع بدل السفر والإقامة للوفود. وكما يتبين من الجدول رقم ٢ في مرفق التقرير، فإن تكاليف الإدارة في منظمات مثل اليونسكو ومنظمة العمل الدولية، لا يستهان بها.

١٢ - وقال إنه فيما يخص الأمانة العامة للأمم المتحدة يمكن توسيع نطاق التوصية رقم ٤ لكي تشمل توحيد التقارير المقدمة من الأمين العام عن تنفيذ توصيات جميع هيئات المراقبة. ولاحظ، في هذا الصدد، أن توحيد التقارير المقدمة عن مواضيع مشابهة كان أحد التدابير التي اقترحها الأمين العام في تقريره عن تعزيز الأمم المتحدة (A/57/387). وبين أن بعض المنظمات أخذت بالفعل في المضي في هذا الاتجاه. ومثال ذلك ما قامت به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حديثا من إنشاء نظام للتتبع يتم من خلاله متابعة التوصيات المرفوعة من هيئات الرقابة الداخلية والخارجية. وأعرب عن اعتقاد وحدة التفتيش المشتركة بأن من شأن نظام الإبلاغ الموحد أن ييسر عملية تحديد المجالات التي توجد فيها جوانب قصور إدارية رئيسية، علاوة على إبراز ما تبذله الأمانات من جهود لمعالجة أوجه القصور المشار إليها. وقال إن الوحدة ستشجع الأمانات، فضلا عن ذلك، على معالجة التوصيات المتعلقة بالرقابة من منظور منهجي؛ وأن ذلك هو أحد الأهداف التي توخاها الأمين العام، عند إنشائه فريق المساءلة. وأضاف أن إحدى الورقتين اللتين قدمتهما وحدة التفتيش المشتركة إلى الاجتماع الثلاثي الخامس لتنسيق الرقابة، كانت تحمل عنوان، ''توحيد التقارير المقدمة من الأمين العام عن تنفيذ جميع التوصيات المتعلقة بالرقابة''. وأشار إلى اتفاق المشاركين في ذلك الاجتماع على تقديم مقترح محدد بشأن هذه المسألة إلى الأمين العام في الوقت المناسب.

١٣ - **السيد سيفيلا** (أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق) التابع للأمم المتحدة: قال، في معرض تقديمه لمذكرة الأمين العام التي أحال بها تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''تعزيز دور المراقبة الإدارية: الهيكل وأساليب العمل والممارسات المتعلقة بتناول تقارير المراقبة'' (A/57/58/Add.1)، إن التعليقات التي أبداها أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين على التقرير بينت بوضوح أنهم يرون في المهام الرقابية التي تضطلع بها الهيئات التشريعية داخل منظمات منظومة الأمم المتحدة مسألة هامة. ولهذه المنظمات إجراءات وممارسات وتكاليف مراقبة مختلفة ولذلك، أعرب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بوجه خاص عن تقديرهم المضمون التحليلي للتقرير، الذي يتبنى المنظور السائد في المنظومة، ويشجع على استعراض الترتيبات والسياسات القائمة ويؤكد على الصلة بين المراقبة التشريعية من ناحية وصياغة السياسات وتخطيط البرامج ووضع الميزانية وتعزيز الإدارة والمساءلة من ناحية أخرى. وقد أعرب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين، مع ذلك، عن شكوكهم في عدد من التوصيات.

١٤ - ومضى قائلا، إنهم لم يعترضوا من حيث المبدأ على التوصية رقم ١، التي تقترح ربط استعراض تقارير المراقبة بالبرمجة ووضع السياسات والمسائل الإدارية والمالية والمسائل المتعلقة بالميزانية إلا أنهم أشاروا إلى الآليات القائمة التي استخدمت بالفعل، أو التي ستستخدم، لتحقيق تلك الغاية. وأبدوا قلقهم إزاء أساليب العمل المقترحة في التوصية ١ (أ) وهي أن استعراض تقارير الرقابة الذي ينبغي أن يرتبط بالبنود الموضوعية المدرجة على جدول أعمال الأجهزة التشريعية، مما قد يتعارض مع الممارسات المعمول بها في هذه الأجهزة، ويدخلهم بالتالي في تفاصيل أكثر من اللازم تستغرق وقتا طويلا للنقاش، وتستلزم تناول مسألة مراقبة واحدة في إطار بنود مختلفة من جدول الأعمال وهو أمر غير عملي.

١٥ - وقد اعترضت معظم المنظمات على الاقتراح الوارد في التوصية ٢ حيث يقتضي الأمر، عند تطبيق أساليب العمل المقترحة في التوصية ١، أن تبذل الجهود لتوحيد الهياكل الإدارية القائمة أو تحويلها أو تبسيطها من أجل ترشيدها أو

تعزيزها. وهي ترى أن تكوين هياكل إدارتها وسلطاتها واختصاصاتها كافية.

١٦ - ولم يؤيد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين التوصية ٣ (أ) التي تقترح استعراض التكوين العددي للأجهزة ''التنفيذية'' التشريعية و/أو لجانها الفرعية. وقدموا حججا بأن عضوية وتكوين هياكل المراقبة الحالية كافية، ومناسبة وفعالة أو أن تغيير تكوين هذه الأجهزة التشريعية سيكون صعبا وحساسا للغاية من الناحية الدستورية. واقترحت منظمة واحدة على الأقل أنه ينبغي، بدلا من ذلك، السعي لبناء توافق في الآراء من خلال إجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء قبل اجتماعات الأجهزة التشريعية.

١٧ - ولم يؤيد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا التوصية ٣ (ب)، التي تقترح استعراض المعرفة والخبرة التي يستلزم توفرها لدى أعضاء الأجهزة ''التنفيذية'' التشريعية و/أو لجانها الفرعية، على أساس أن القواعد والمقررات الحالية المتعلقة بعضوية هذه الأجهزة التشريعية اقتضت بالفعل توافر المعرفة و/أو الخبرة المناسبة. وأشاروا إلى أن تحديد تكوين وفود الدول الأعضاء الموفدة إلى الأجهزة التشريعية هو امتياز خاص بالدول الأعضاء.

١٨ - ورأى أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين أن التوصية ٣ (ج) التي تقترح استعراض تواتر دورات الأجهزة التشريعية ومدتها، غير ضروري، إذ أن الكثير من المنظمات قد اتخذ بالفعل إجراء بشأن هذه المسألة بالتشاور مع دولها الأعضاء. وعلاوة على ذلك، لم ينظروا في التوصية ٣ (د) التي تقترح استعراض بدل السفر والإقامة الذي يدفع للوفود إذ أن هناك عددا من القواعد القائمة بشأن هذه المسألة.

١٩ - ولقيت التوصية ٤، التي تدعو إلى إدراج موجز لتوصيات تقارير المراقبة ذات الصلة وإجراءات المتابعة المتخذة في كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية تأييدا واسعا. وأشارت عدة منظمات إلى أن الإجراءات الخاصة بها التي تناول تقارير المراقبة نفّذت بالفعل تلك التوصية بطرق مختلفة. واعترضت منظمة واحدة على الأقل على التوصية على أساس أن تنفيذها من شأنه أن يزيد الوقت اللازم لإعداد ومناقشة المسائل المتعلقة بالميزانية.

٢٠ - وأعرب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين، كما بيّنت تعليقاتهم، عن ترحيبهم بنظر المفتش المتأني في الهيكل التشريعي للمراقبة، وأساليب وممارسات العمل، والمعلومات التي جُمعت في التقرير والتي أوضحت مواطن القوة والضعف في الترتيبات الحالية. وبدأ هؤلاء الأعضاء بالفعل في اتخاذ إجراء لتعزيز مهام المراقبة لأجهزتهم التشريعية. إلا أنهم يعتقدون أن توصيات وحدة التفتيش المشتركة ليست شاملة بالقدر الكافي ولا تستجيب بدرجة كافية لاحتياجات منظماتهم من أجل تنفيذها على نطاق المنظومة.

٢١ - **السيدة فرينا محمود** (وحدة دعم المراقبة، إدارة الشؤون الإدارية): قدمت تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة (A/57/327) وقالت إن التقرير، الذي قُدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٢٤ (باء) (د-٢٧) وقرار الجمعية العامة ١٨٤/٤٤ يتضمن معلومات تفصيلية عن أربع تقارير لوحدة التفتيش المشتركة.

٢٢ - وقد تم النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''التنسيق على صعيدي المقر والميدان بين وكالات الأمم المتحدة المشاركة في بناء السلام: تقدير للإمكانات'' (A/52/430) وتعليقات الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية ذات الصلة (A/52/430 و Add.1) في إطار عدة مناقشات مواضيعية أجريت بشأن الموضوع في مجلس الأمن. ثم، تم وضع إطار لاستراتيجية شاملة ومتكاملة لبناء السلام وأنيط

وكيل الأمين العام للشؤون السياسية القيام بدور جهة الاتصال لشؤون بناء السلام.

٢٣ - ونظرت شتى الهيئات التشريعية في منظومة الأمم المتحدة بما فيها اللجنة الثانية للجمعية العامة، خلال الدورة الثالثة والخمسين، في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''الزمالات في منظومة الأمم المتحدة'' (A/53/154)، بالإضافة إلى تعليقات الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية. ويهدف التقرير إلى تحديد قضايا الإدارة والتنسيق الرئيسية المتعلقة بتنفيذ برامج الزمالات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ومساهمتها في بناء القدرات. وقد خلص المفتشون إلى أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تعتمد صيغة موحدة لتقديم التقارير تعتمد على تعريف موحد للزمالات يركِّز على نوعيتها وأهميتها وتأثيرها ودعوا إلى اتخاذ تدابير لتعزيز استخدام خبرات أصحاب الزمالات السابقين.

٢٤ - وقدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع'' (A/53/788)، بالإضافة إلى تعليقات لجنة التنسيق الإدارية (A/53/788/Add.1) إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وقد نظرت مختلف الهيئات التشريعية في منظومة الأمم المتحدة أيضا في هذا التقرير، بما في ذلك المجلس التنفيذي لليونسكو، الذي رحب بتقاسم خبرات وتجارب مكتب خدمات المشاريع في مجال المشتريات بشكل عام وفي ممارساته وإجراءاته في حالات الطوارئ بصفة خاصة.

٢٥ - وقدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون ''زيادة التناسق من أجل تعزيز المراقبة في منظومة الأمم المتحدة'' (A/53/171) تقييما مقارنا لآليات المراقبة المستخدمة داخل منظومة الأمم المتحدة. وعُرض التقرير في اللجنة الخامسة ثم نظرت فيه لجنة البرنامج والتنسيق، التي أعربت عن تقديرها للتحليل والمعلومات المرجعية معتبرة أنه سهل القراءة وغني بالمعلومات وجاء في حينه. ومع ذلك، لم تحظ غير التوصيتين ٥ و ٦ بالتأييد دون تحفظ.

٢٦ - وما زالت الأمانة العامة تولي أولوية عليا للتنفيذ الشامل والحسن التوقيت لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة التي وافقت عليها الجمعية العامة وتعمل مع وحدة التفتيش المشتركة لوضع أساليب جديدة ومحسنة لتقديم التقارير عن تنفيذها.

٢٧ - **السيدة ناكيان** (الولايات المتحدة الأمريكية): كررت الإعراب عن الأهمية التي يوليها وفدها لآليات المراقبة الفعالة في منظومة الأمم المتحدة. وأضافت أن هذه الآليات قدمت الكثير من التدابير لتحسين الكفاءة والفعالية والإنتاجية، ولكن هناك الكثير مما يتعين تحقيقه. ويلزم بذل جهود مجتمعة بتوجيه من الرؤساء التنفيذيين ومشاركة الأجهزة التشريعية والدول الأعضاء. فليس كافيا تحديد مجالات التحسين: فالتوصيات ينبغي أن تكون موجهة وواقعية وتنفذ في الوقت المناسب. ولهذه الغاية يلزم ربط تقارير المراقبة بالاحتياجات الفعلية للمنظمات المشاركة، وهذا مجال يعتقد وفدها أن بإمكان وحدة التفتيش المشتركة أن تدخل تحسينا في نهجها في هذا الشأن. فالكثير من تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة تكون فضفاضة للغاية أو تنقصها مقترحات للعمل، أو تقرر استنتاجات تم التوصل إليها من قبل في تقارير أخرى. فالكثير من توصيات وحدة التفتيش المشتركة تأتي متأخرة للغاية ويكون قد جرى تنفيذها بالفعل بحلول وقت تقديمها. ويلزم وفقا لذلك أن تتفادى هيئات المراقبة الخارجية والداخلية الازدواجية عن طريق تنسيق البيانات وتقاسمها.

٢٨ - ومضت قائلة، إن وفدها يأمل أن تكون تقارير وحدة التفتيش المشتركة في المستقبل أقل أكاديمية وأكثر

تركيزا على العمل لتحسين الإنتاجية والكفاءة. فبعض التقارير المحتملة المدرجة في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٣ تستحق المتابعة، إلا أن أخرى فضفاضة للغاية وتتجاوز موارد وقدرات الوحدة. وسيكون من المفيد دراسة ولايات الأمم المتحدة لتقييم أهميتها وفعاليتها، وتقييم مدى جودة تنفيذ الأمم المتحدة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية من الميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم الحالية.

٢٩ - واسترسلت قائلة إن وفدها قد فزع عندما علم أن معدل النجاح في تنفيذ توصيات المراقبة، لا سيما توصيات وحدة التفتيش المشتركة محدود. ويعزى هذا جزئيا للطابع العام لكثير من توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ولكن أيضا جزئيا لفشل بعض الهيئات التشريعية بما في ذلك اللجنة الخامسة، في الوفاء بتوقعات المتابعة. وقد اتخذت الجمعية العامة إجراءً محددا بشأن ثمانية تقارير لوحدة التفتيش المشتركة، إلا أن هيئات تشريعية أخرى لم تنظر حتى في كثير من تقارير وحدة التفتيش المشتركة. وينبغي اتخاذ خطوات لضمان تقديم التقارير للهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة لتنظر فيها. وتحتاج بعض الهيئات التشريعية أيضا إلى تحسين هياكل وممارسات المراقبة؛ ودرجت بعض المنظمات على إهمال قضايا الرقابة بسبب طابعها المتخصص والتقني.

٣٠ - وأعربت عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها وحدة التفتيش المشتركة لإيجاد طرق لتتبع تنفيذ التوصيات وللمساعدة في ضمان أن تؤدي أنشطة المراقبة في النهاية إلى تحسين السياسات والبرامج وعمليات الإدارة. وحاليا، لا يتم ربط كثير من النتائج والتوصيات بالسياسات وتخطيط البرامج ووضع الميزانية وتحسين الإدارة والمساءلة.

٣١ - وأضافت بأن الجمعية العامة قد طلبت في القرار ٥٢/٢٢٠ أن تتضمن فرادى أبواب الميزانية البرنامجية موجزا للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات المراقبة الداخلية والخارجية ومعلومات عن إجراءات المتابعة المتخذة بخصوص كل توصية. وبالرغم من أن وفدها قد سر لملاحظة أن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تحتوي على هذه المعلومات، إلا أنه فزع من أن كثيرا من المنظمات المشاركة الأخرى قد وجدت أن هذا الطلب غير مناسب أو غير عملي.

٣٢ - وقالت إنها ترحب بالمزيد من المعلومات عن الجهود المبذولة لتحقيق الإنتاجية والكفاءة. وينبغي أن يسفر برنامج العمل المختصر لوحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٢ عن تقارير أكثر توجيها وتفصيلا وتكون عملية المنحى وتتجنب الإطناب مع هيئات المراقبة الأخرى. ويتطلع وفدها إلى تلقي معلومات عن التقدم المحرز في برنامج العمل.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.